التنظيم الدولي الإسلامي المعاصر وانتهاكات حقوق الأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية الروهينغا دراسة حالة

أ.م. د. توفيق نجم الانباري*

مقدمـــــة

ترتبط فكرة التنظيم الدولي بالعلاقات الدولية، مما يعني قدم الفكرةَ. وهي في جوهرها، تنصب على تنظيم مصلحة مشتركة، والنأي بالدول عن النزاعات المسلحة، وتجنب النتائج الوخيمة التي تترتبُ عنها. والحقيقة أن مثل هذه الغاية تفصح عن سموِ الفكرة ذاتها. ويُعد الاتفاق على قواعد قانونية مناط عملية التنظيم ، إذ لا يمكن الحديث عن التنظيم، سواءً أكان على المستوى الداخلي للدولة، أو على صعيد علاقاتها الخارجية، ما لم يُخضع سلوك الأفراد أو الدول الى قواعد ضابطة.

ومن جانب آخر تقتضي عملية التنظيم على الصعيد الدولي ايجاد مؤسسات دولية تجري في اطارها تنسيق المصالح المشتركة بين الدول، لمنع نشوء النزاعات بشأنها. ثم تنسيق وتوحيد مواقف الدول حيال قضايا تَهـــُم المجتمع الدولي بشكل عام، مثل قضية السلم والأمن الدولي، وقضية البيئة، والتغير المناخي وقضية التنمية، وقضية حقوق الأنسان، وغيرها من الحقوق التي باتت تشغل الأسرة الدولية.

في سياق هذا الاهتمام، ظهرت المنظمات الدولية، كمؤسسات ذات طابع دولي تتسم بالاستمرارية، للنهوض بتنظيم العلاقات بين الدول سواءً على نطاق اقليمي او على نطاق عالمي، متخصصة او، عامة، ومن بينها منظمة التعاون الإسلامي. التي عنيت بشؤون العالم الإسلامي، ومنها قضية الأقليات الإسلامية في الدول غير الإسلامية.

* تدريسي / كلية المأمون الجامعة– بغداد

يهتم بحثنا هذا بدراسة موقف وجهود منظمة التعاون الإسلامي مما يتعرض له المسلمين من مواطني دولة اتحاد جمهورية ميانمار. فقد شهدت قضية الروهينغا في ميانمار تطورات متسارعة افضت عام ١٩٨٢ الى اسقاط الجنسية عنهم وهو ما رتبّ حرمانهم من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية. فيما شهد العقد الثاني من القرن الحالي تعرض ابناء هذه الأقلية الى انتهاكات تندرج تحت وصف الجرائم ضد الإنسانية، او جرائم الإبادة الجماعية. وتُعد هذه الانتهاكات المشكلة التي يسعى البحث لتسليط الضوء عليها. ومعرفة المجهودات التي قامت بها منظمة المؤتمر الإسلامي. مع محاولة لتوقع مستقبل هذه الأقلية في ضوء الفرضيتين الآتيتين:

١- إن انتهاكات حقوق الأنسان بشكل عام، لم تعُد شأناً داخليا لا يلقى عناية واهتمام القانون الدولي، وهو ما يعني إن المجتمع الدولي ستكون له وقفة من قضية حقوق الأقليات ومنها أقلية الروهينغا.

٢- مدى أثـــر الموقف الدولي الحالي من الإسلام منظوراً اليه من زاوية حملة إعلامية دولية مظللة ماكنتها المؤسسات الصهيونية الإعلامية في الولايات المتحدة الأميركية، وكذلك مراكز بحثية تجتهد للربط بين الإسلام والإرهاب، للتعاطي مع مطالب الأقليات الإسلامية.

اختص الجزء الأول من البحث الى اعطاء المامةٍ سريعة عن التنظيم الدولي بشكل عام، ثم الخلفية السياسية لنشوء منظمة التعاون الإسلامي مع إشارة الى المؤتمرات التي قدّمت لنشؤها. وفي الجزء الثاني منه تم بحث مقاصد ومبادئ المنظمة. اما في الجزء الثالث فقد أتى البحث على اصل مشكلة اقلية الروهينغا الإسلامية وجهود منظمة التعاون الإسلامي في مواجهة ما تتعرض له هذه الأقلية، سواءً كانت تلك المبذولة بالتعاون مع الأمم المتحدة، او الجهود المباشرة التي تقوم بها المنظمة، ثم خلص البحث باستنتاجات.

المبحث الأول: فكرة التنظيم الدولي والتنظيم الدولي الإسلامي المعاصر

اولا– فكرة التنظيم الدولي:

يُعد ظهور الدولة، نتاج تطور اجتماعي، وسياسي، وقانوني للمجتمعات البشرية. ومثل هذا المسار فرضته ابتداء حاجة الأفراد الى الحرية، وكذلك الحاجة الى المحافظة على الملكية الخاصة، بعد طغيان ظاهرة المنازعات، او كما يقول الفيلسوف لوك ،بعد التخلي عن حالة الفطرة التي كان يستمتع بها الأنسان بحريته وملكيته الخاصة.

ينعكس المظهر التنظيمي لهذا التطور على الصعيد السياسي في الكيفية الجديدة لممارسة السلطة من حيث النطاق والدرجة، بشكل يميزه عن مرحلة ما قبل الدولة. اما على الصعيد القانوني فأن صورة هذا التطور تنعكس في قواعد قانونية اكثر وضوحا ودقة، في ضبطها للسلوك الفردي، بما يضمن مصلحة الجميع. ذلك ان الغاية من قيام الدولة هي تحقيق الخير العام للمجموع ووسيلتها لهذه الغاية السلطة العامة.[١] بمعنى آخر ان ظهور الدولة يُعد نهاية وعبور لمرحلة التكوينات الاجتماعية البدائية او القبلية.

ونتيجة لتزايد اعداد الدول، والاحتكاك فيما بينها، جراء تعارض المصالح، وظهور المنازعات، واندلاع الحروب، فقد ظهرت الحاجة ملحة لتنظيم العلاقات بينها، وذلك بإخضاع تصرفاتها الى قواعد قانونية، بدت اولاً في صيغة أعراف، ثم تطورت بتقنينها في صياغات تتسم بالدقة والوضوح. لاحقا قاد تشابك العلاقات بين الدول، وتعدد مجالاتها الى مأسسة عملية التنظيم. أي إنشاء منظمات دولية، تجري في نطاقها عملية التنظيم، وذلك في حدود إطار وظيفي تختص به هذه المؤسسات، ومن هنا نجد ان المنظمات التي ظهرت في وقت مبكر كانت بمعيار الهدف منظمات خاصه.

وصفوة القول، إن جوهر فكرة التنظيم كضرورة، تكمن في رسوخ الإدراك بأن العلاقات الدولية، سيسودها السلم والأمن والتعاون، إذا كانت محكومة بقواعد قانونية اتفاقية، وإذا ما جرى ذلك من خلال اجهزة دولية دائمة. وبخلاف ذلك ستظل

---

[١] محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم دراسة في الفكر المعاصر والفكر الإسلامي (التنظيم الدولي)، منشأة المعارف بالإسكندرية ،١٩٧١، ص٢٧.

المجتمعات البشرية تُعوّل على القوةِ، وتلجأ اليها باعتبارها وسيلة الإمساك بالحق، وهي من يحميه ، وذا ما يعني سيادة شريعة الغاب.[٢]

ثانيا– التنظيم الدولي الإسلامي:

إن التنظيم الدولي الإسلامي المعاصر، لا يجانب غاية الفكرة آنفة الذكر أصلاً، اي تنظيم العلاقات الدولية، بقدر ما يُضيّق من نطاقها في الجانب التطبيقي فيجعل من الدول الاسلامية موضع اهتمامه. ولقد انشغل فقهاء المسلمين في التأسيس لفكرة التنظيم الدولي على هذا الصعيد منذ وقت مبكر. ولما كان بحثنا يهتم بالتنظيم المعاصر، فليس هناك ثمة ضرورة الى عرض ما قاله الفقهاء العرب المسلمين الأوائل تجنبا لتكرار ما تناولته الكثير من المصادر.[٣] كذلك لا أجد مسوغاً لتكرار ما تناوله الكثير من الكُتاب نقلاعن فقهاء المسلمين، بشأن توزيع العالم الى ديار(داراً للإسلام، وأخرى للكفر) فقد عرضتها مصادر اخرى.[٤] فضلا عن ذلك ان الواقع المعاصر لم يعد يقبل هذا التقسيم. بل أن الاهتمام لدينا ينهض في أمرين، الأول: الإشارة الى المضامين الأساسية للقانون الدولي الإسلامي، ثم المرتكزات الإنسانية التي يرتكز عليها التنظيم الدولي بوصفها احكاماً شرعية مستنبطة من مصدري التشريع القرآن والسنة النبوية المطهرة، والمصادر الثانوية ايضا. وسوف نشير الى الأحكام التي تنظم علاقات المسلمين مع غيرهم بالآتي:

تنقسم الأحكام التي تُنظم علاقات المسلمين بغيرهم من الأمم، الى قسمين، ينظم الاول منها العلاقات وقت السلم ، فيما تنظم الأحكام الأخرى علاقات

---

[٢] ابراهيم احمد شلبي ، التنظيم الدولي دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ،١٩٨٤،ص٤

[٣] منها مؤلف الدكتور محمد المجذوب، القانون الدولي العام ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،٢٠٠٧ حيث تناول اطروحات كل من عبد الرحمن الأوزاعي ، ومحمد بن الحسن الشيباني بشأن هذا الموضوع، ص ٢٧ وما بعدها. كذلك أطروحة الفارابي في { المدينة الفاضلة} عن هذه الفكرة. كما عبرت عنها ايضاً أطروحة { أم القرى } عند الكواكبي ينظر، بطرس بطرس غالي ، التنظيم الدولي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،ط١/١٩٥٦، ص٥١ وما بعدها

[٤] منها مؤلف الدكتور صبحي محمصاني ،القانون والعلاقات الدولية في الإسلام ، دار القلم للملايين ، بيروت ،ط٢/ ١٩٨٢،ص٧٦

الحرب.[٥] تُكوّن هذه الأحكام بكلياتها القانون الدولي الإسلامي. ولابد من التنويه ابتداء أن ثمة قاعدتين اساسيتين يرتكز عليها هذا القانون هما { التعاون والسلام } فتعاون المجتمعات فيما بينها هي غاية القانون، *ويُعد السلام القاعدة التي تحكم علاقات المسلمين بغيرهم، ومع ذلك لم يغفل الإسلام اهمية ودور القوة التي تحكم علاقة المسلمين بغيرهم*. لكن الحرب هي استثناء لقاعدة التعاون والسلام، فهي لذاتها مكروهة، ولا ينبغي لدولة الإسلام ان تعتدي، وما حربها ضد الآخرين سوى دفاعاً عن النفس، ولرد العدوان الذي يقع عليها.

اما عن المُرتكزات التي يبنى عليها التنظيم الدولي في الإسلام، فقد أجملتها احدى الدراسات بالاتي:[٦] ١- الكرامة الإنسانية ٢- وان الناس جميعا أُمةً واحده. ٣- التعاون الإنساني، التسامح. ٤- الحرية. ٥- الفضيلة.٦- العدالة. ٧- المعاملة بالمثل. ٨- الوفاء بالعهد. ٩- والمودة ومنع الفساد. هذه المبادئ الإنسانية هي التي تشكل الإطار القيمي والقانوني للتنظيم الاجتماعي سواءً أكان ذلك على الصعيد الداخلي للدولة الإسلامية، او على صعيد علاقاتها الدولية.

وفي التأريخ المعاصر وبدافع الرغبة في تنظيم التعاون والتصدي للتحديات التي تواجه الدول الإسلامية في { معتقداتها، مقدساتها، ومصالحها } فقد أُنشأت منظمة التعاون الإسلامي لتضم في اطارها دول يربطها الدين الإسلامي.

وُقِعَ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي عام ١٩٧٢، والواقع إن حداثة نشوء هذه المنظمة* تقتضي تحليل تفاعلات البيئة السياسية التي أظهرتها الى الوجود، وأعني بذلك على وجه التحديد، ابرز الأحداث السياسية التي شهدها التأريخ المعاصر، والتي كان لها أثـــــــراً في نقل الفكرة الى مشروع . إن تسليط الضوء على الخلفية التاريخية السياسية تكشف لنا عن ابرز الأحداث السياسية التي كان لها الأثر في نشوء هذه المنظمة .

---

[٥] المصـــدر نفسه ،ص٤٩ و٢٠٣. كذلك ينظر ، الغنيمي ، المصدر نفسه ص ٤٠-٥٤

[٦] محمد ابو زهرة ، العلاقات الدولية في الإسلام ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة،١٩٦٤، ص١٩-٤٦

* ان اصل فكرة التضامن الإسلامي ومنبتها التاريخي ترجعُ الى القرن الثامن كما نوهنا سابقا، هامش رقـــم ٣

١ – الخلفية السياسية لنشوء المنظمة:

تتصدر الحرب العالمية الاولى ١٩١٤– ١٩١٨ مقدمة الأحداث التي اختمرت فيها فكرة إنشاء منظمة التعاون الإسلامي ، اذ تُعد هذه الحرب، واحدة من المنعطفات في مسار العلاقات الدولية . أنتجت أثاراً وتداعيات على النظام الدولي برمته. لعل ابرزها سقوط الدولة العثمانية عام ١٩٢٣، وخضوع المناطق التي انسلخت عنها للسيطرة الاستعمارية الغربية. فضلا عن آثارها على المسلمين ، فالدولة العثمانية وإن لم تكُ القوة الإسلامية الوحيدة في تلك الحقبة ، الا أنها كدولة للخلافة الإسلامية كانت قد جسدت مركز الثقل الرئيسي للمسلمين بوصفها رمزاً للوحدة الإسلامية ، ومركزا للقيادة السياسية. وقد اتضحت جسامة هذه الآثار بعد ان نكثت بريطانيا بوعدها في مساندة العرب لإقامة الدولة العربية الكبرى واتفاقها مع فرنسا على تقسيم المنطقة العربية مناطق نفوذ بينهما. وكان من نتائج الحرب أن خسر العرب امكانية قيام الدولة الواحدة ، واُخضِعوا للسيطرة الغربية من جانب آخر. وكان من الطبيعي ان تكون لهذه النتائج ردود أفعال، تمثلت بمقاومة الواقع الذي فرضه الحلفاء ، وكان الإسلام هو المحرك والمرشد لهذه لحركة المقاومة سواء في المغرب العربي او مشرقه. فضلا عن زخم رافد الشعور القومي.[٧]

وفي غير تداعيات الحرب ونتائجها على صعيد المنطقة العربية، فأن الاتحاد السوفيتي الذي مهّد لظهوره نجاح ثورة اكتوبر عام ١٩١٧في روسيا. قد ضم بمرور الزمن مناطق كانت في نطاق الدولة العثمانية، تدين شعوبها بالإسلام. ولما كانت عقيدة الدولة السوفيتية لا تقيم وزنا للأديان بشكل عام. وأنها تمنع الناس من ممارسة معتقداتهم أو إظهارها، في وقت عملت فيه على تسيّد الماركسية كمعتقد ولو بالإكراه. فقد انعكس ذلك بأثارٍ نفسية عميقة على المسلمين، حفزت نحو السعي لتنظيم علاقات الدول الإسلامية.

[٧] ينظر وميض عمر نظمي ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٨٦،ص

ومن الأحداث التي امتلكت زخما دافعا لإنشاء منظمة التعاون الإسلامي موقف الدول الاستعمارية الداعم للحركة الصهيونية. ففي الوقت الذي رفض فيه السلطان عبد الحميد، بيع جزء من فلسطين لليهود. سارعت بريطانيا في خضم الحرب الى دعم الحركة المذكورة لإقامه الدولة اليهودية على ارض فلسطين (وعد بلفور ١٩١٧) وشجعت هجرتهم الى فلسطين . فاكتسبت الهجرة اليهودية في ظل الدعم البريطاني خصائص جديدة إذ تغيّر دافعها من الديني الى السياسي، ثم انها غدت هجرة جماعية منظمة بعد ان كانت هجرة أفراد.

وفي تطور لاحق دفع استمرار النزاعات بالأسرة الدولية نحو إنشاء منظمات دولية تجري في نطاقها تنسيق العلاقات الدولية وفق مبادئ تحول دون تنامي النزاعات. فظهرت عصبة الأمم عام ١٩١٩ التي أنعقد عليها الأمل للحؤول دون استمرار النزاعات المسلحة. ورغم فشلها في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية، فأن ذلك لم يحُل دون الاعتقاد بأهمية إنشاء منظمة بديلة تستند الى قواعد قانونية مُنظِمة اكثر تطورا من سابقتها ، ولذا فقد أُنشأت منظمة الامم المتحدة عام ١٩٤٥ بمقاصد ومبادئ سامية تُركّز على حفظ السلم والأمن الدوليين، إعتماداعلى حل المنازعات بالطرق السلمية، وأنماء علاقات التعاون بين الدول في المجالات كافة. ولعل هذه المبادئ، فتحت الآفاق امام الدول لإنشاء منظمات متخصصة او عامة. وعلى هدي تلك المبادئ نشأت منظمة التعاون الإسلامي.

في وقت لاحق انقسم العالم الى محورين شرقي وغربي يدين كلٌ منهما بأيديولوجية خاصة تصارع الأُخرى. وكان لمستجدات العلاقات الدولية هذه، تأثيراتها على دول العالم الاخر، ومنها الدول الاسلامية، التي اعتبرت كلتا الأيديولوجيتين تعارضان الإسلام { دينا وقيما ونُظما ً} وبشكل خاص الأيديولوجية الماركسية التي وصفت على انها ايديولوجية مُلحدةً. وكان من نتائج هذا الانقسام وما استتبعه من استقطاب ، ظهور حركة عدم الانحياز في مواجهة حالة التبعية لهذا القطب او ذاك.

وعلى الصعيد العربي شهدت هذه الحقبة التاريخية إنشاء الكيان الصهيوني على الارض الفلسطينية عام ١٩٤٨ وكان من الطبيعي ان يستتبع هذا الحدث ردود افعال

عربية تمثلت في استمرارا الانتفاضات والثورات الفلسطينية ، ثم اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى . عربيا، وعلى صعيد التنظيم الدولي ، أُنشأت جامعة الدول العربية بإيحاء بريطاني تعبيراً عن اسلوب من التعامل مانع لإقامة الدولة العربية الواحدة. وعلى العموم فأن التحرك العربي في هذه الحقبة تركز على السعي نحو الاستقلال من السيطرة الاستعمارية، والصراع ضد الحركة الصهيونية وكيانها المحتل، هذا الصراع الذي اصبح يتشكل من ثلاثة دوائر:

الدائرة *الأولى* يتقابل فيها الشعب الفلسطيني ضد الجيش "الإسرائيلي" حيت يهدف طرفي الصراع طرد كل منهما الآخر. ويتقابل في الدائرة *الثانية* الدول العربية طبقـــاً لــ{عاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، وكذلك الملحق الرابع، والبروتوكول الإضافـــي} في مواجهة الحركة الصهيونية وكيانها دولة "اسرائيل" حيث تهدف الى اثبات وجودها، والمضي في مشروعها التوسعي، ومواجهة المشروع النهضوي العربي، الذي لم تتضح معالمه، في اقامة الدولة العربية الواحدة. اما الدائرة *الثالثة* فيتقابل فيها المسلمون في العالم في مواجهة الدولة العبرية، تدعمها الحركة الصهيونية ويدور الصراع في نطاق هذه الدائرة على الغاء الطابع الإسلامي لمدينة القدس بتهويدها وهدم المسجد الأقصى، بكونه واحداً من ثلاثة أماكن مقدسة لكل المسلمين في العالم، فلم تتردد العصابات الصهيونية في داخل الدولة العبرية من حرق المسجد الاقصى في آب عام ١٩٦٩ ولا يتوقف صراع الدولة العبرية في نطاق هذه الدائرة على تهويد القدس وحسب، بل يمتد الى تشويه صورة الإسلام من خلال ما تقوم به اسرائيل والصهيونية من جهود للبط بين الإرهاب والإسلام، وتشويه صورة المسلمين.

إن كلا من هذه الأحداث كان له قدراً من التأثير لإنشاء منظمة التعاون الإسلامي .اذ دفعت بالقادة العرب والمسلمين الى التأمل بما سيكون علية المستقبل العربي والإسلامي. فعُقِدت لهذا الغرض سلسلة من المؤتمرات أفضت الى نشوء منظمة التعاون الإسلامي .

٢– المؤتمرات الممهدة لنشوء المنظمة:

تنبع أهمية المؤتمرات التي مهدت لنشوء المنظمة، بكونها خلصت الى صياغة مقاصد ومبادئ المنظمة، التي احتواها الميثاق المُنشئ لاحقاً. لقد بدأت المؤتمرات الخاصة اتداول شؤون العالم الإسلامي عقب الحرب العالمية الأولى فقد شهدت هذه المرحلة ، اربعة مؤتمرات.[٨] بدأت بمؤتمر القاهرة الذي عقدعام١٩٢٦ بناءً على دعوة اطلقها الأزهرعام١٩٢٤ إثر الغاء الخلافة الإسلامية. وانتهت مؤتمرات هذه الفترة بالمؤتمر الإسلامي الأوربي الذي انعقد في جنيف في كانون الأول ١٩٣٩، *أكدت جميعها على فكرة { التضامن الإسلامي}. واكد مؤتمر القاهرة دعوته لإعادة الخلافة الإسلامية على أساس فكرة { الانتخاب} فقد برزت هذه الفكرة بكونها اصيلة في الفكر السياسي الإسلامي، او انها امتداد لفكرة البيعة الخاصة ثم العامة. وفيما تناولت المناقشات فكرة إن خليفة المسلمين يجب ان ينتخب من جانب ممثلي الشعوب الإسلامية عوضا عن مبدا التوريث. فأن المؤتمرات في الجانب الآخر كانت قد اسهمت في رفع مستوى الوعي بضرورة معالجة القضايا التي تهم العالم الإسلامي، دون ان تنتهي الى انشاء منظمة دولية اسلامية.*

اما الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، فقد عُقدت سلسلة أُخرى من المؤتمرات. ففي كراتشي عام ١٩٤٩ تم تأسيس مؤتمر العالم الإسلامي ، وفي كراتشي ايضا وفي مؤتمر ١٩٥١ دعي الرئيس الباكستاني الى تأسيس كتلة اسلامية مسؤولة عن رعاية التعاون بين المسلمين في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وفي عام ١٩٥٤ بدأت مصر والسعودية وباكستان محادثات بخصوص تأسيس مؤتمر اسلامي عالمـــــي .وعلى اثر العدوان الإسرائيلي على الدول العربية عام ١٩٦٧ انعقد مؤتمر القمة الإسلامي الأول لتدارس ما تعرّضت له الدول العربية بوصفها دولا اسلامية . وفي العام ١٩٦٨ اعلن رئيس ماليزيا عن رغبته في استضافة مؤتمر اسلامي. لكن الملاحظ ان ثمة هناك اسباب حالت دون التوصل الى الاتفاق على وضع صيغة للتعامل

[٨] اكمل الدين احسان اوغلي ، العالم الإسلامي وتحيات القرن الجديد منظمة التعاون الإسلامي، دار الشروق ، القاهرة ،٢٠١٣ ،ص ٣٩

مع القضايا الإسلامية. وربما كانت الخلافات بين الدول العربية او الخلافات بين الدول الإسلامية قد حالت دون التوصل الى اطار قانوني يُنظم شؤون هذه الدول.

ولقد كان لجريمة حرق المسجد الأقصى في الحادي والعشرين من آب عام ١٩٦٩ آثارها بالدفع نحو انشاء منظمة التعاون الإسلامي . فبعد اربعة ايام من وقوع هذه الجريمة ، أجتمع وزراء الخارجية العرب في القاهرة، تقدمت من خلاله السعودية بمقترح عقد قمة اسلامية لمناقشة المواضيع التي تهم الدول الإسلامية . وقد تبع عقد القمة تلك، سلسلة من المؤتمرات لوزراء خارجية الدول الإسلامية، تميّز من بينها المؤتمر الثالث الذي عقد بجدة في آذار عام ١٩٧٢ حيث اعتُمد خلال هذا المؤتمر الميثاق الخاص بالمنظمة الذي حدد اهدافها وهيكلـــــها.[٩] لكن لوحظ وقتها مقاطعة العراق وسوريا للمؤتمرات التاليـــــة:[١٠]

١- مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عُقد في القاهرة في الخامس والعشرين من آب ١٩٦٩

٢- مؤتمر القمة العربية الذ عُقد في الرباط في الخامس والعشرين من ايلول ١٩٦٩

٣- مؤتمر وزراء الخارجية الدول الإسلامية الذي عقد في جدة للفترة من٢٣-٢٥ آذار ١٩٧٠

٤- مؤتمر وزراء الخارجية الدول الإسلامية الذي عقد في كراتشي للفترة من ٢٦-٢٨ كانون الثاني ١٩٧٠

٥- لم يحضر العراق مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في جدة في الرابع من آذار ١٩٧٢ فيما حضرت سوريا . ورغم ما تردد وقتها بأن عدم اشتراك العراق وسوريا في تلك المؤتمرات، يمثلُ ردة فعلٍ على الدور السعودي والإيراني في إنشاء المنظمة. فقد فسرت كلاً من العراق وسوريا إن اهتمام الدولتين المذكورتين، إنما يأتي في سياق سياسة تعمل بالضد من المشروع القومي العربي الذي يرمي الى تحقيق الوحدة

---

[٩] المصدر نفسه ،ص٥٦

[١٠] سهيل الفتلاوي، المنظمة الدولية الإسلامية دراسة مقارنة في القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشـــر والتوزيع ، عمان ، الأردن، ٢٠١٤، ص ٣١٤- ٣١٨

العربية، الذي تتبناه كلا سوريا والعراق رغم القطيعة بين نظاميهما. في ظل هذا المناخ السياسي كانت مصر التي حملت لواء القومية العربية ، ترى من جانبها هي الأخرى، أن الرئيس الأميركي جونسون قد شجع الملك فيصل بن عبد العزيز على مناصرة تحالف اسلامي مقدس لعزلها عن العالم العربي، لاسيما إن الولايات المتحدة اظهرت خلال الخمسينات والستينات موقفاً معاديا لحركة القومية العربية.[١١] لكن كلا الموقفين السوري والعراقي تغيرا فيما بعد، إذ انضمت سوريا الى المنظمة عام ١٩٧٢ فيما تأخر انضمام العراق حتى عام ١٩٧٥

المبحث الثاني: مقاصد ومبادئ المنظمة وأجهزة التسوية السياسية والقضائية المعتمدة

أولا– مقاصد ومبادئ المنظمة :

مع مراعاة الانسجام بين مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، فقد كان للأحداث التي سبقت نشوء منظمة التعاون الإسلامي، على كلا المستويين الإسلامي والعربي، تأثيرها على تحديد المقاصد التي ترمي اليها. وقد عدّدت المادة (١) من الميثاق عشرون هدفاً تُجملُ بالآتي:[١٢]

تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي، ومقاومة التفرقة العنصرية، عبر إزالة كل اشكال التمييز بين البشر، تمسكاً بما أقرته التعاليم الإسلامية، واتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والامن الدوليين القائمين على العدل، *وتنسيق العمل من اجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها*، ومساعدة الشعب الفلسطيني على استرجاع حقوقه وتحرير اراضيه، ودعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية، في سبيل الحفاظ على كرامتها

---

[١١] فواز جرجس ، اميركا والإسلام السياسي ، صراع الحضارات ام صدام المصالح ، دار النهار ، بيروت،١٩٩٨،ـــ مصدر سابق،ص٥٩

[١٢] خليل حسين ، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،٢٠١٣،ص٣٠٤.

واستقلالها وحقوقها الوطنية، وايجاد المناخ لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى.

وللتوافق مع عنوان البحث نشير الى إن "*حماية حقوق الأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء، وصون كرامتها وهويتها الدينية* " هو من اهداف المنظمة كما جاء في ديباجة الميثاق، وكذلك ما نصت عليه الفقرة (١٦) من المادة الأولى. أما مبادئ المنظمة فقد أوردتها المادة (٢) بالاتي:

١- المساواة التامة بين الدول الأعضاء.

٢- احترام حق تقرير المصير ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

٣- احترام سيادة واستقلال ووحدة اراضي كل دولة عضو.

٤- حل المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية

٥- امتناع الدول الأعضاء في علاقاتها عن استخدام القوة. والتهديد باستعمالها ضد وحدة وسلامة الأراضي او الاستقلال السياسي لأي دولة عضو.

يتضح من النصوص أعلاه إن مقاصد منظمة التعاون الإسلامي ومبادئها، تتوافق مع تلك التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، مما يُتيح القول بأن نشاطها سيكون سانداً لمجهودات، الأمم المتحدة، او بقية المنظمات الإقليمية.

كما يتضح، إن الأهداف التي رسمتها المنظمة، هي اهداف جبارة، وتقتضي انشاء مؤسسات تنسجم مع سعة الشؤون الي كفلها الميثاق. ولعل من المفيد تسليط الضوء على المؤسسات التي اعتمدتها المنظمة في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء لما لهذا الجانب من اهمية حيوية.

ثانيا- أجهزة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء:

بالعودة الى ميثاق المنظمة، نجد أن المبادئ التي أتت عليها المادة (٢) تنص على "تتعهد الدول الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف الواردة في المادة الأولى أن تسترشد وتستنير بالتعاليم والقيم الإسلامية السمحاء، وأن تحل نزاعاتها بالطرق السلمية وتمتنع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها (الفقرة ٣) ثم أكدت الفقرة الرابعة من

المادة (١٦) على حل المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية. لكن الملاحظ أن الميثاق جاء خلواً من نصوص قانونية مفصلة بخصوص تسوية المنازعات.[١٣] كما أن المنظمة لم تنشئ اجهزة يُناط بها اختصاص النظر في المنازعات بين الدول الأعضاء لتسويتها بالطرق السلمية، بيد أن هذا النقص تمت معالجته لاحقا . فقد أخذت الجهود المبذولة بهذا الصدد مسارين، يهدف الأول الى انشاء *جهاز سياسي* لتسوية المنازعات، فيما يهدف الثاني إنشاء جهاز قضائي للغرض ذاته.

في أيار من عام ١٩٧٧ وخلال مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء الذي عقد في طرابلس تبنى المؤتمر القرار ١٩/٨ جاء في الفقرة الرابعة منه " إنشاء جهاز متخصص لمعالجة الخلافات التي تنشأ بين الدول، بالطرق السلمية ". غير أن تداول فكرة إنشاء هذا الجهاز من مؤتمر الى آخر، لم تثمر عن نتيجة، وانتهى الامر الى أن اللجان التي أُنشات وقتها أُدمجت ضمن الأعمال الهادفة الى تشكيل جهاز القضائي. الذي انتهى بدوره الى انشاء محكمة عدل اسلامية. فكيف نشأت المحكمة وما هو اختصاصها؟

لم يرد في اصل الميثاق المُنشئ لمنظمة التعاون الإسلامي نص يشير نحو انشاء محكمة عدل اسلامية، لكن هذه الفكرة ظهرت في وقت لاحق، ولعل الإخفاق في انشاء هيأة سياسية لحل المنازعات بين الدول الأعضاء، كان قد افضى الى القناعة بضرورة انشاء جهاز قضائي . وفعلا خلال مؤتمر القمة الإسلامية الثالث المنعقد في السعودية ١٩٨١ اقترحت الكويت إنشاء محكمة اسلامية ، وقد اتخذ المؤتمر القرار رقم ١١/٣س (ق أ) الذي تبنى بموجبه انشاء محكمة العدل الإسلامية. وبعد مفاوضات طويلة وُضِع النظام الأساسي للمحكمة، وتمت الموافقة عليه في مؤتمر القمة الإسلامية الخامس الذي عقد في الكويت عام ١٩٨٧ أي بعد مرور ست سنوات على القرار آنف الذكر.

---

[١٣] خليل حسين ، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية، مصدر سابق ، ٣٢٨

نصت المادة (١) من النظام الأساسي على ان محكمة العدل الإسلامية الدولية، هي الجهاز القضائي الرئيسي لمنظمة المؤتمر الإسلامي تقوم على أساس الشريعة الإسلامية وتعمل بصفة مستقلة، وفقا لأحكام ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ، وأحكام هذا النظام. على أن هذا النص قد جرى تعديلة تحاشيا للخلاف حول مفهوم الشريعة الإسلامية.[١٤] ومع هذا التحديد فان للمحكمة ان تسترشد بالمبادئ العامة للقانون وكذلك الأعراف الدولية وغيرها من المصادر التي تُعد استرشاديه. ولقد حددت المادة (٢١) اختصاص المحكمة بكونه:

١- قضائي، كما نصت على ذلك الفقرة (أ) بالقول أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي هي وحدها صاحبة الحق في التقاضي أمام المحكمة. بيد ان هذا التحديد لم يمنع بقية الدول من اللجوء الى المحكمة، ولكن بشروط فقد ذهبت الفقرة (ب) الى أن لسائر الدول الأخرى أن تلجأ إلى المحكمة للنظر في الدعاوى التي تكون أطرافا فيها ، بشروط يضعها مؤتمر وزراء الخارجية ، على أن تقبل هذه الدول اختصاص المحكمة ، وتعلن التزامها مسبقا بما تصدره المحكمة من أحكام في هذا الخصوص وتقدر المحكمة ما يتعين على هذه الدول تحمله من مصاريف التقاضي.

٢- وكذلك فأن للمحكمة اختصاص افتائي، وهو ما ذهبت اليه المادة (٤٢) التي تنص على أن " للمحكمة أن تفتي في المسائل القانونية غير المتعلقة بنزاع معروض عليها وذلك بطلب من أية هيئة مخولة بذلك من قبل مؤتمر وزراء الخارجية "وكذلك ما ذهبت اليه المادة (٢٥ج) فللمحكمة اختصاص تفسير معاهدة أو اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف.

٣ – وللمحكمة ايضا وظيفة سياسية وتحكيمية، فقد اجازت المادة (٤٦) من النظام الأساسي للمحكمة وعن طريق لجنة من الشخصيات المرموقة ، أو عن طريق كبار المسؤولين في جهازها بالوساطة، والتوفيق، والتحكيم في الخلافات التي قد تنشب بين عضوين أو أكثر من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي إذا أبدت الأطراف المتنازعة رغبتها

[١٤] المصدر نفسه، ص، ٣٤١

في ذلك، أو إذا طلب ذلك مؤتمر القمة الإسلامي أو المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية بتوافق الآراء. وما ينبغي مراعاته هي ان المحكمة لا تقوم بالوساطة او التوفيق او التحكيم من خلال جهازها القضائي، وانما من خلال اجراءات تشكيل لجان لهذه الوظيفة. وليس للمحكمة ان تقوم بهذه الوظيفة الا في حدود النزاعات بين الدول الأعضاء.

وفي الغالب يمكن القول ان دور المحكمة كأداة قضائية لمنظمة التعاون الإسلامي هو دور محدود لِأسباب كثيرة. وبالتالي لم يحالفها التوفيق في تسوية العديد من المنازعات[١٥].

وقبل البحث في قضية الدراسة، لابد من التنويه بأن ابرز التحديات التي تواجه المنظمة منذ عقد التسعينات من القرن المنصرم وما زالت، هي ظاهرة الإساءة الى الإسلام التي تشهدها أوساط مهمة في الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوربية – ورغم أن هذه الظاهرة خارج موضوع البحث لكنها ترتبط بفرضياته – ذلك إن خطورتها تكمن، في ترويج فكرة أن الدين الإسلامي مبنيٌ على العنف ، وأن المسلمين خلف العمليات الإرهابية التي تقع في هذا المكان او ذاك. فلقد انتجت هذه الظاهرة الكثير من المواقف السلبية حيال الجاليات الإسلامية. ولما كانت العديد من المراكز البحثية تروج لهذه الظاهرة . فقد بدأت انعكاساتها على السياسات الأميركية وسياسات الدول الغربية حيال الدول العربية والإسلامية فهي لا تخلو من العدائية أو على الأقل انها تتسم بالريبة. ولنا اذاَ أن نتصور تحت وطأة هذا المشاعر ما سيكون عليه موقف القوى الكبرى من مطالبة الأقليات الإسلامية بحقوقها في بعض الدول غير الإسلامية ومنها ميانمار.

[١٥] المصدر نفسه، ص ص٣٤٩-٣٥٣

المبحث الثالث: الأقلية الإسلامية في ميانمار جذور الصراع وجهود المنظمة في حماية الحقوق

تقع جمهورية اتحاد ميانمار، بورما سابقاً جنوب شرق آسيا، تحدها الشمالية الصين، وتُتاخمها الهند وبنغلادش من الشمال الغربي، أما جنوباً فتطل على سواحل خليج البنغال والمحيط الهندي. وتبلغ مساحتها حوالي (٦, ٦٧٦) الف كم مربع موزعة على سبعة ولايات وسبعة اقاليم منها اقليم أراكان.

يبلغ عدد سكانها (٦٠) مليون نسمة. وهي دولة متعددة الأعراق أكثرها انتشارا البورمان حيث يشكلون ثلثي السكان، وهم قبائل نزحت من التبت الصينية، في القرن السادس عشر، ثم استولت على البلاد كلياً أواخر القرن الثامن عشر.[١٦] اما الأعراق الأخرى فهم الشن **Shin** والكاشن **Kachin** والمون **Mon** والكارين **Karen** والأركانيين . وهناك اعداد من الإندونيسيين والهنود والباكستانيون والبنغال والصينيون.[١٧]

يعتنق سكان البلاد ديانات وعقائد متعددة، أوسعها انتشاراً البوذية. وهناك المسيحيين والمسلمين والوثنيين وديانات أُخرى. ونتيجةً لسعة انتشار البوذية، فقد اعلنت حكومة ميانمار عام١٩٥٦ أن البوذية هي الديانة الرسمية للدولة.[١٨]

وصل الإسلام الى بورما في القرن التاسع الميلادي عن طريق التجار العرب حيث كانت رحلاتهم التجارية السواحل الشرقية لأفريقيا، وفي قليقوط (كلكتا) وسواحل مليبار الى ما يلي مدراس وسيلان وبورما وملقا وموانئ سومطرة وفي جاوة ونتيجة للتجارة النشطة لهؤلاء التجار انتشرت المستوطنات والجاليات العربية على طول. إذاً إن وصول الإسلام الى هذه المناطق كان عن طريق التجار العرب والمسلمين

---

[١٦] مجيد حميد عارف ،اثنوغرافيا شعوب العالم ، مطبعة جامعة بغداد، بغداد (دون تأريخ) ص ١٦٤–١٦٥

[١٧] The New Encyclopedia Britannica , Volume 27,P 833

[١٨] المصدر نفسه

من غيرهم. وربما كانت اصول المسلمين في بعض هذه المناطق عربية لأن بعض التجار يبحروا دون عوائلهم ثم يُتاح لهم أن يتزوجوا من نساء تلك البلاد.[١٩]

أولاً– أصل مشكلة الأقلية المسلمة :

خضعت بورما للاحتلال البريطاني عام ١٨٨٥ وضُمت الى الهند، ثم فصلت عنها عام ١٩٣٧، ثم أنها خضعت للاحتلال الياباني حتى الحرب العالمية الثانية، لتعود ثانية تحت السيطرة البريطانية حتى نيل الاستقلال عام ١٩٤٨[٢٠].

إن اول ظهور للاضطراب بين المسلمين والبوذيين كان خلال عهد الملك بوداوبايا ١٧٨٢–١٨١٩ إذ أعدم اربعة علماء من المسلمين لعدم أكلهم لحم الخنزير كما تقول الرواية. بيد أن العلاقات بين معتنقي الديانات في هذا البلد ومنهم المسلمون لم تعكس اضطراباتٍ مستمرةٍ، ولم تطبع المجتمع البورمي بطابع الصراع. فقد كانت للمسلمين مساجدهم، بل إن الملك مندون ١٨٥٤– ١٨٧٨، كان قد انشأ دار استراحة الطاووس في مكة المُكرمة ليُقيم بها الحجاج البروميين عند إدائهم فريضة الحج.

لكن معاداة المسلمين ارتبطت بحقبة الاحتلال البريطاني لبورما ١٨٨٦ – ١٩٤٨ فلقد شهدت فترة العقود السته بين التأريخين صراعات انقسم فيها البورميون بين موالٍ لبريطانيا وموالٍ لليابان ، وثالث رافض لكليهما. ولقد ناهض المسلمين الاحتلال البريطاني . مما دفع بالسلطات البريطانية الى ايغال صدور البوذيين الموالين لهم بالحقد على المسلمين وأمدوهم بالسلاح، فكانت مذبحة ١٩٤٢ التي قتل فيها ما يقارب الألف مسلم. وقد شهدت هذه المرحلة أشكالا من ممارسة العنف ضد المسلمين . مثل طردهم من وظائفهم واحلال البوذيين مكانهم، الزج بهم في السجون ،مصادرة أملاكهم وتوزيعها على البوذيين، وإغلاق المدارس والمعاهد والمحاكم الشرعية.[٢١]

---

[١٩] فيصل السامر، الاصول التاريخية للحضارة العربية الإسلامية في الشرق الأقصى سلسلة دراسات (١١٥) إصدار وزارة الإعلام/ الجمهورية العراقية ، ١٩٧٧،ص ص١٣–١٦

[٢٠] دائرة المعارف البريطانية ، المصدر السابق،

[٢١] ويكيبيديا

وإثر إعلان البوذية ديناً رسمياً للدولة، تنامت النزعة العنصرية ضده المسلمين ووصفهم بانهم قاتلي البقر.. ونُعتـــوا (الكالا) **Caste people**، وهي كلمة عنصرية تعني السود. وأنهم قاتلين للبقر[٢٢] مما زاد من مشاعر الغضب عند المسلمين وتصاعد الصراع مرة اخرى. بسبب أن البورمان / البوذيين، يقولون أن مسلمي الروهينغا ينحدرون من اصل بنغالي وهم نتاج حركة هجرة غير شرعية. وبناءً على ذلك افضت الأحداث الى تطور خطير. حيث أصدرت حكومة ميانمار قانون الجنسية عام ١٩٨٢ و بموجبه اسقطت الجنسية عن أقلية الروهينغا، وتبعا لذلك حرموا من حقوق المواطنة المدنية منها والسياسية. وتمهيدا لتجريدهم من حق الملكية، بدأت الحكومة منذعام ١٩٨٨ بإنشاء قرى نموذجية في اقليم راخين لتوطين الأسر البوذية بعد طرد وتهجير المسلمين الذين يشكلون النسبة الأكبر من سكان الإقليم. ولإيغالها في شن حملات وصلت الى حد الإبادة الجماعية، وحد الجرائم ضد الإنسانية حيال الروهينغا في منطقة اراكان المعروفة اليوم باسم راخين، اضطر أكثر من مليوني مسلم، الفرار الى الدول المجاورة خشية الوقوع ضحية التطهير العرقي.[٢٣]

وعلى الرغم من تحول البلاد الى النظام الديمقراطي بعد عقود من الحكم العسكري إلا أن بورما تصنف ضمن اسوأ الدول التي تنتهك حقوق الإنسان.[٢٤] فقد لاحظت المنظمات الإنسانية استئناف مناخ من التمييز العنصري، حيث انتهاكات الحقوق التي يمارسها الجيش الحكومي بشكل ممنهج من مصادرة اراضي وسخرة واغتصاب وتعذيب واعدامات.[٢٥] فضلا عن أن الحكومة المنتخبة سمحت لحركة (٩٦٩) وهي مجموعة من الرهبان البوذيين ممن يقدمون تبريرات (اخلاقية) تسوغ انتهاك حقوق المسلمين.

---

[٢٢] دائرة المعارف البريطانية ، المصدر السابق

[٢٣] اكمل الدين اوغلي ، العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: مصدر سابق ،ص١٨٥

[٢٤] هيلاري كلنتون، خيارات صعبة (مذكرات) ترجمة ميراي يونس ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠١٧،ص١١٤

[٢٥] منظمة اطباء بلا حدود من اجل حقوق الإنسان تقرير عام ٢٠١٣

إذاً إن أصل المشكلة دينيٌ عرقي في آن . فالغالبية البوذية ترفض أقلية الروهينغا وقد تطور تعامل الدولة مع أبناء هذه الأقلية الإسلامية بإسقاط الجنسية عنهم، وحرمانهم من الحقوق المدنية والسياسية وتجريدهم عن أملاكهم الخاصة، وأوعزت الحكومة الى مؤسساتها العسكرية والأمنية بممارسة العنف ضدهم، فقد شهدت البلاد منذ العام ٢٠١٣ موجات من العنف ضد المسلمين، بلغت ذروتها عام ٢٠١٧ الإبادة الجماعية. ولم يتردد من بقي منهم عن الفرار الى الدول المجاورة للنجاة بأنفسهم. فما هي النشاطات او الإجراءات التي اتخذتها منظمة التعاون الإسلامي إزاء هذه التطورات؟

ثانياً– جهود المنظمة في مواجهة انتهاكات حقوق الروهينغا:

إن توخي الدقة في بيان حجم دور المنظمة حيال هذه المشكلة ، يقتضي التنويه بأمرين: الأول، هو إن اغلب سلطات المنظمات الدولية، تأتي في صيغة توصيات. وفي رأي غالبية الفقهاء إن هذه السلطة تفتقر الى عنصر الإلزام، فهي ذات قوة ادبية ولا تحمل في طياتها معنى الإلزام القانوني.[٢٦] بهذا المعنى فأن منظمة التعاون الإسلامي لا تملك سلطة اصدار قرارات ملزمة بشأن هذه المشكلة وإنما يقتصر الأمر على اصدار توصيات.

اما الأمر الثاني، فهو ما يفرضه مبدأ السيادة، الذي يشكل قيداً على التدخل في الشؤون الداخلية للدول. هذين الأمرين من شأنهما أن يرسما الإطار الذي تتحرك فيه منظمة التعاون الإسلامي للتعاطي مع هذه المشكلة.

وحيث أن سلطات حكومة ميانمار تعزو تصرفها هذا الى إن الروهينغا ليسوا مواطنين أصليين في مينمار بل هم مهاجرون اليها، وإن هجرتهم غير شرعية وبالتالي فإن ما تقوم به هو عمل من أعمال السيادة. لا سيما بعد قرار١٩٨٢ آنف الذكر. لذا فأن تعاطي منظمة التعاون الإسلامي يستند الى ما أقرتهُ الشرعةَ الدولية لحقوق الإنسان، والمبادئ العامة للقانون. ولفت نظر المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الى عدالة تلك المطالب اضافة الى عرض المعاناة التي يواجهونها . فلننظر الجهود التي بذلتها المنظمة.

---

[٢٦] محمد عزيز شكري، التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع، دار الفكر، بيروت، ط١/١٩٧٣،ص٨٢

بعد مرور ستة سنوات على تأسيسها بدأت المنظمة بتكوين بيانات ومعلومات عن الأقليات الإسلامية في الدول غير الإسلامية. فقد تضمنت توصيات المؤتمر الذي عقد في داكار/ السنغال في ايلول عام ١٩٧٨ إنشاء إدارة جديدة في الأمانة العامة تحت مسمى، إدارة الجاليات المسلمة في الـــدول غير الأعضاء، وظيفتها توفير البيانات والمعلومات والاحصائيات عن تلك الجاليات.[٢٧] معنى هذا ان معلومات المنظمة عن الأقليات الإسلامية في الدول غير الإسلامية ضئيلة وتقتصر على ما يرد اليها عن طريق وسائل الإعلام. أو إن الاهتمام بها يأتي تبعاً لأحداث دولية يظهر فيها المسلمون في دولة ما موضوعاً لحدث معين. ولهذا فقد برز اهتمام منظمة التعاون الإسلامي بحقوق أقلية الروهينغا بعد المجازر التي تعرضت لها هذه الأقلية خلال العام المنصرم. و يمكن ملاحظة الجهود الآتية :

١- أوصى البيان الختامي لمؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد في العاصمة الماليزية كولالمبور في ١٩كانون الثاني ٢٠١٧ على إثر المجازر بقيام وفد من المنظمة لزيارة ميانمار/ ولاية راخين واللقاء مع المسؤولين الحكوميين فيها لبحث ما يتعرض له الروهينغا من عنف وتهجير. ودعت المنظمة اعضائها لتوحيد جهودهم مع مساعي المجتمع الدولي في تقديم المساعدات والتخفيف من مُعانات الروهينغا، فضلا عن اتخاذ التدابير العاجلة لإعادة اللاجئين.

٢- وخلال زيارته الى بنغلادش التي فرّ اليها الروهينغا دعى امين عام المنظمة حكومة ميانمار إلى الجلوس مع بنغلادش وماليزيا وإندونيسيا لإيجاد خريطة لحل الأزمة. مؤكداً أن ليس بوسع ميانمار انكار حقوق الأنسان للروهينغا.

٣- وعلى هامش قمة استانا للعلوم والتكنولوجيا الذي عقد في كازاخستان في ٢٠١٧/٩/١٠ وصفت دول المنظمة ما يتعرض له مسلمو الروهينغا " بالأعمال ميانمار الوحشية المُمنهجة التي تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي". ودعى المؤتمرون حكومة

[٢٧] سهيل حسين الفتلاوي، التنظيم الدولي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠١٣،ص٣٢٥

الى التعاون مع بعثة تقصي الحقائق المكلفة من قبل مجلس حقوق الإنسان لإجراء تحقيق بشأن الجرائم التي أُرتُكبت ضد الروهينغا وتقديم مرتكبيها للعدالة.

٤- في الثاني من تشرين الثاني قدمت الدول الإسلامية مشروع قرار الى لجنة حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة يندد بالانتهاكات التي ترتكبها حكومة ميانمار ضد الأقلية المسلمة فيها.

٥- في ٢٠١٧/١٢/٣١ أُعلن ان مجلس وزراء الدول الإسلامية (أحد أجهزة المنظمة) سيعقد اجتماعاً استثنائيا له في العاصمة الماليزية لمعالجة آثـــار ما آل اليه وضع مسلمو الروهينغا، وبالخطوات الآتية:

أ - حث حكومة ميانمار على ضمان وصول المساعدات الإنسانية الى أقليم راخين.

ب - العمل بجد على إيقاف العنف ضد المسلمين.

ج - توسيع دائرة الحوار الحر بين كل الأطراف بما يكفل للنازحين العودة الى ديارهم.

٦ – وفي الرابع من كانون الثاني ٢٠١٨ التقت الهيئة الدائمة لحقوق الإنسان في المنظمة وزير خارجية بنغلادش، الذي بدوره أَطْلَعَ الوفد على الاتفاق المبرم بين حكومتي ميانمار وبنغلادش لإعادة اللاجئين. وقد اعربت الحكومة التركية خلال مؤتمر المنظمة الذي عقد في كازاخستان في الثامن من كانون الثاني ٢٠١٨ من انها تتعاون مع كل من بنغلادش وميانمار لوضع حد للمأساة الإنسانية التي خلفتها اعمال العنف ضد مسلمي الروهينغا.

وفي غير هذه الجهود المُباشرة، فان الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في ميانمار قد حظيت باهتمام منظمة الأمم المتحدة، وهو ما ينبغي عرضه، لا سيما وان منظمة التعاون الإسلامي كانت قد قُبلت عضو مراقب في منظمة الأمم المتحدة بموجب قرار الأخيرة ٣٣٦٩ في العاشر من تشرين الثاني ١٩٧٥ مما اتاح لها فرصة المناقشة دون التصويت.

ثالثاً– جهود الأمم المتحدة:

من خلال المتابعة المباشرة، او من خلال تقارير الظل Shadow Reports[*] وضُحت لدى منظمة الأمم المتحدة حجم الانتهاكات التي تتعرض حقوق الإنسان وحرياته العامة في ميانمار، وكذلك حقوق الأقليات فيها، وبشكل خاص الأقلية الإسلامية في اقليم راخين حيث تواجه تمييزاً دينياً وتعليمياً، واجتماعيا. وبناء على هذا الواقع فقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ العام ١٩٩١ وحتى الآن سلسلة من القرارات كان آخرها القرار ٢٣٣ في ٢٣ كانون الأول ٢٠١٥ الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السبعين.[٢٨] حيث اعربت عن قلقها وادانتها لما يتعرض له مسلمو الروهينغا من جرائم وصفت على انها جرائم ضد الإنسانية. وعلى صعيد آخر اصدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في شباط ٢٠١٧ تقريراً تناولت فيه الجرائم ضد المسلمين التي تصل الى حد القتل والاغتصاب الجماعي. وقد أنكرت رئيسة حكومة ميانمار الحائزة على جائزة نوبل مضامين التقرير ورفضت السماح للجنة الأممية التي شكلها رئيس مجلس حقوق الإنسان لتقصي الحقائق بهذا الخصوص. ونظرا لاستمرار عمليات الإبادة والتهجير التي تعرضت لها اقلية الروهينغا، فقد بادرت بريطانيا في آذار ٢٠١٧ من خلال ممثلها في مجلس الأمن الى صياغة قرار لإدانة اعمال العنف ضد الروهينغا غير إن مجلس الأمن اخفق في تمريره. وفي الثامن والعشرون من آب من نفس العام اخفقت كل من بريطانيا وفرنسا باستصدار قرار من مجلس الأمن يطالب سلطات ميانمار لوقف حملتها العسكرية المسلحة على ولاية راخين بسبب الفيتو

[*] وهي تقارير ترفع الى الأمم المتحدة من قبل منظمات او اتحادات دولية غير حكومية تعنى حقوق الإنسان مثل منظمة مراقبة حقوق الإنسان HRW ومنظمة اطباء بلا حدود Medicine Sans Frontiers (MSF) ومنظمة العفو الدولية Amnesty ومنظمة الصليب الأحمر ICRC وغيرها من المنظمات الأخرى.

[٢٨] اتخذت الجمعية العامة في الأمم المتحدة سلسلة قرارات منذ العام ١٩٩١ في دوراتها المتلاحقة يمكن الإطلاق عليها علـــى موقع الأمم المتحدة www.un.org/ar/documents.

الروسي والصيني. في الوقت الذي اعلنت فية الحكومة انها تواجه جيش انقاذ الروهينغا الذي تصفه بكونه حركة ارهابية.[**]

وخلال جلسة مجلس الامن في التاسع والعشرون من ايلول ٢٠١٧ طالب الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة اعادة الجنسية للروهينغا موضحا ان سبب المشكلة هو تجريدهم عن الجنسية عام ١٩٨٢ ودعى في الوقت ذاته الى التوقف الفوري للعمليات العسكرية والعمل على ضمان عودة اللاجئين. وقد كان رد الحكومة على لسان مستشار الأمن القومي ان الوضع الذي يواجه بلاده متعلق بالإرهاب، وليس بالدين نافيا أن يتعلق الأمر بانتهاك حقوق المسلمين مبيناً إن ٥٠% من القرى في راخين تعيش بسلام مع جيرانها من الهندوس، والبوذيين. في الوقت الذي طلبت فيه ممثلة الحكومة الأميركية في مجلس الأمن من حكومة ميانمار بالتوقف عن اللغة الدبلوماسية ، والنيات الطيبة، وأن تتخذ افعالا وإجراءات على رأسها اقالة قادة الجيش المتورطين بالأحداث الأخيرة ومحاسبتهم.

ولما كان استصدار قرار من مجلس الأمن يُدين حكومة ميانمار على جرائمها بات غير ممكن بسبب الفيتو الروسي والصيني معا، وحيث انه لم يعُد بالإمكان غض النظر عن تلك الانتهاكات. فقد صدر في السادس من تشرين الأول ٢٠١٧ عن رئيس مجلس الأمن البيان ٢٠١٧/٢٢ أدان فيه الهجمات التي شنها جيش انقاذ الروهينغا. وأدان البيان في الوقت ذاته اعمال العنف واسعة النطاق التي تشهدها ولاية راخين منذ الخامس والعشرين من آب /٢٠١٧ التي أدت الى هجرة ٦٠٧ الف شخص الى بنغلادش ودعى البيان الحكومة الى عدم استخدام القوة بشكل مفرط. وطالب حكومة ميانمار الى ايجاد فرص ملائمة لعودة الطوعية للنازحين، بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بينها وحكومة بنغلادش. واستمراراً لجهود المنظمة الأممية. وخلال افتتاح مؤتمر المانحين لمساعدة مسلمي الروهينغا في الثالث والعشرون من تشرين الثاني ٢٠١٧، طالب

[**] تم تشكيل جيش إنقاذ روهينغا اراكان عام ٢٠١٢ **Arakan Rohingya Salvation Army (ARSA)** ويعرف ايضاً بحركة اليقين ، وهي جماعة مسلحة تنشط في ادغال ولاية راخين بقيادة المدعو عطاالله ابة عمار جنوني المولود في باكستان، مدينة كراتشي ، وقيادي آخر مهاجر من السعودية. وتهدف الحركة الى اقامة دولة اسلامية للروهينغا.

نائب الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية ، مارك لودكوك ، سلطات ميانمار الى وقف العنف ضد المسلمين.

يمكن فهم مواقف التقاطع بين أعضاء مجلس الأمن، وبشكل خاص موقف كلآ الصين وروسيا باستخدام الفيتو لمنع مجلس الأمن من اصدار قرار يدين ميانمار، بكونه إجراء استباقي لمنع احتمالات قيام الولايات المتحدة الأميركية من استخدام هذه القضية، ضد أي منهما في نطاق هذه المنظمة الدولية. لا سيما وان هناك اقليات إسلامية في كلا البلدين.[٢٩] فالصين بقدر ما ترفض صيغة النظام الدولي الذي تحاول الولايات المتحدة الأميركية فرضه، فهي في الوقت ذاته تتخوف من انتشار الحركات الإسلامية في وسط آسيا القريبة من اقليم سنجان حيث يطالب المسلمون الإيغور بأنشاء تركستان الشرقية.[٣٠] يُذكي هذا التخوف لدى الصين متابعة الولايات المتحدة الأميركية لقضية حقوق الإنسان في الصين ذاتها. حيث افلحت جهودها في منظمة الأمم المتحدة / مجلس حقوق الإنسان في استصدار بيان مشترك حول سجل حقوق الإنسان في الصين وذلك في آذار عام ٢٠١٦، إضافة الى أن للصين حجم استثمارات عالي في بورما حيث وسعت نفوذها الاقتصادي في هذا البلد ، مثل بناء السدود وحفر المناجم

[٢٩] فمشكلة أقلية المسلمين الإيغور في الصين، وإن كانت لم تظهر بوضوح الى العلن لكن وجودها حقيقي . ان الإيغور مسلمون يسكنون في اقليم شينجيانغ، الذي كان مستقلا قبل عام ١٩٤٩، لكن تم الحاقه بالصين بعد نجاح الثورة الماوية، حيث قتل في المواجهات ما ينوف على المليون مسلم . وجرى ترحيل اغلب سكانه المسلمين الى منطق اخرى من الصين. استمرت بعد ذلك السلطات الصينية إتباع سياسة التهجير من والى الإقليم وصار المسلمون يشكلون فيه نسبة ٤٥%. والإيغور اقليةً تعود اصولها الى العرق التركي، يواجهون سياسة التمييز العنصري. في مواجهة هذه السياسة، وللحفاظ على هويتهم الثقافية، كانت لهم بعض الانتفاضات منها انتفاضة عام ١٩٩٣. وبعد أحداث ١١ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأميركية شنت السلطات الصينية حملة ضد الإيـــــغور في اطار ما يسمى (بالحملة الدولية لمكافحة الإرهاب) ، حيث اتهمت السلطات الصينية (الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية) بأنها وراء سلسلة الانفجارات وقتها. وفي ١٩ ايلول ٢٠٠٤ قام الإيغور بتأسيس حكومة في المنفى لما أسموه تركستان الشرقية. وقد شهد عام ٢٠٠٩ احداث عنف ضد ابناء هذه الأقلية. راح ضحيتها ٢٠٠ شخص. مؤخراً، اوردت صحيفة الإنديبندنت البريطانية بعددها الصادر في ايلول ٢٠١٧ ان السلطات الصينية طلبت من المسلمين الإيغور تسليم المصاحف وسجادات الصلاة، مما يؤكد انتهاك حقوقها الدينية . لكن السلطات الصينية دفعت بالقول، انها تهدف الى منع ظهور افكار التطرف.

[٣٠] كاظم هاشم نعمة ، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحيات ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت،٢٠١٦ص،١٠٧

ومشاريع الطاقة في مختلف انحاء بورما. وهو ما أثار قلق الولايات المتحدة الأميركية . يُعزز هذا القلق علاقات كوريا الشمالية مع بورما حيث تبيع كوريا معدات عسكرية وأسلحة لبورما. فضلا عن ورود تقارير تشير الى اتصالات بين الجيش البورمي وشركة كورية شمالية ذات خبرة في التكنولوجيا النووية مع زيارات سرية للمهندسين والعلماء.[٣١].

وصفوة القول إن علاقات الصراع التي تخوضها أقلية الروهينغا، تدور حول مصالح وحقوق مواطنة، فأبناء هذه الأقلية جذورهم عميقة في هذا البلد. وقد اعتنقوا الإسلام عبر اتصالهم بالتجار العرب، شأنهم في ذلك شأن شعوب مدن الساحل الشرقي لأفريقيا الذين اعتنقوا الإسلام عن ذات الطريق. بالمُقابل لا تُقر السلطة البوذية الحاكمة في ميانمار بهذه الحقيقة. وبسبب من اختلافهم الديني / الثقافي مع الأغلبية البوذية، فأن السلطات البورمية تعتبرهم من غير أرومتها ، وإنما هم مقيمون غير شرعيون. لذا فقد أسقطت عنهم الجنسية عام ١٩٨٢. ومارست ضدهم سياسة الفصل العنصري، والإبادة الجماعية. إذاً فالحكومة البورمية لها موقف من الأقليات فيها وبشكل خاص من المسلمين، وربما من الأقلية المسيحية مستقبلا. وقد المح الى ذلك بابا الفاتيكان ففي خطابه يوم ٢٠١٧/١١/٢٨ اثناء لقائه رئيسة الوزراء في زيارته لهذا البلد، فقد ناشد البابا حكومة ميانمار بأن " تحترم حقوق كل مجموعة اثنية وأن تحترم هويتها. " وهو ما أعتبره الاتحاد الوطني لرهبان ميانمار، في بيان اصدره بشأن الزيارة، بان تصريح البابا يُشكل قمع لميانمار البوذية كونه تحدث قبل وصوله الى البلاد عن الروهينغا، وذلك ما لا تقر به ميانمار. مما دفع المتحدث باسم المنظمة البوذية تهديد للبابا.

خاتمه

و في ضوء عرض الجهود التي بذلتها منظمة التعاون الإسلامي ، وكذلك منظمة الأمم المتحدة، *نعتقد ان معالجة جادة لهذه المشكلة قد تكون بعيدة المنال*. فعلى

[٣١] هيلاري ١١٧ كلنتون، مصدر سابق، ص ١١٧

الرغم من أن انتهاكات حقوق الأنسان وحقوق الأقليات في هذا البلد او ذاك باتت تسترعي اهتمام القوى الدولية الى حد كبير وهو ما يدعم الفرضية الأولى، لكن هذا الاهتمام يخضع عمليا لموازنات دولية وإقليمية، وربما يخضع للتوظيف الإقليمي، والشواهد على ذلك كثيرة. وقد لاحظنا إن (فيتو) الصين و روسيا ازاء التوجه الفرنسي او البريطاني من مشكلة الروهينغا كان يخضع بالنسبة لكليهما لاعتبارات محلية (أي وجود اقليات اسلامية في كلا الدولتين)، وبالنسبة للصين لاعتبارات اقتصادية ايضا. معنى ذلك أن التدخل الدولي لمعالجة مشكلات المنطقة بما فيها مشكله الروهينغا سيظل يتأثر بالتوازنات كما أسلفنا.

من جانب آخر يتأثر الموقف الدولي بالتعاطي مع هذه المشكلة بظهور حركة **Arakan Rohingya Salvation Army (ARSA** جيش انقاذ روهينغا اراكان عام ٢٠١٢، وهي حركة مسلحة تسعى لإقامة دولة اسلامية في هذا الإقليم. وفي تطور لاحق وزعت القاعدة في الثالث من ايلول ٢٠١٤ شريط فيديو قال فيه زعيم القاعدة أيمن الظواهري أن القاعدة لم تنس مسلمي ميانمار، وأن الجماعة تقوم ما بوسعها لإنقاذهم. مثل هذا التطور من شأنه أن يقلل من الاهتمام الدولي بما تلاقيه هذه الأقلية، لاسيما أن مثلُ هذه الحركات غالباً ما توصف بكونها ارهابية. ولذا نلاحظ أن البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن ٢٠١٧/٢٢ في السابع من تشرين الأول تضمّن ادانة مشتركة لهجمات جيش انقاذ الروهينغا من جانب، والعنف الذي تمارسه الحكومة في اقليم راخين.

ولذا قد ينتهي الأمر بأن يستقر لاجيئوا الروهينغا في بنغلادش وغيرها من دول الجوار وهو الأرجح. فالممارسات السابقة لحكومة ميانمار لا تضمن استجابتها لإعلان رئيس مجلس الأمن الذي طالب فيه الحكومة *بإيجاد ظروف مناسبة لعودة اللاجئين الروهينغا طوعياً الى ديارهم*. ولعل من الصعوبة أن يرغب بالعودة، من فرّ ناجياً بنفسه دون ضمانات دولية لِأمنه على حياته، وضمان حقوقه. مما يعني إن حكومة بنغلادش ستطالب المنظمة الدولية، وكذلك منظمة التعاون الإسلامي بالمساعدات المالية لمواجهة المتطلبات.

مستخلص

نشأت منظمة التعاون الإسلامي عام ١٩٧٢ بعد سلسلة من المؤتمرات عُقدت بسبب مجموعة احداث اقليمية ودولية. والمنظمة، بمعايير، تصنيف المنظمات الدولية هي ذات صفة عالمية. إلا إنها تمتلك خصوصيته معينة تنبع من شروط العضوية فيها إذ قصُرت على الدول الإسلامية فقط. لكن رغم اهتمامها بشؤون العالم الإسلامي، لاحظت الدول المؤسسة وجوب انسجام مقاصد ومبادئ هذه المنظمة، مع تلك التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

لقد جعلت منظمة التعاون الإسلامي قضية حقوق الأقليات الإسلامية في الدول غير الإسلامية من بين اهتماماتها، وذاك ما نصت عليه الاتفاقية المُنشِأة. وحيث أن انتهاكات حقوق الأقلية الإسلامية في اتحاد جمهورية ميانمار قد تفاقمت خلال العقد الثاني من هذا القرن، إذ بلغت مستوى الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية. وهي تجري بشكل ممنهج على الأقل منذ العام ١٩٨٢(اسقاط الجنسية عن ابناء هذه الأقلية) فلابد إذ ذاك أن تولي منظمة التعاون الإسلامي هذه القضية قدراً من الاهتمام، وإيجاد السبل الكفيلة لإنهاء معاناة هذه الأقلية سواءً أكانت تلك السبل عن طريق علاقات الدول الأعضاء في المنظمة مع جمهورية ميانمار او من خلال المحافل الدولية.

الكلمات المُفتاحية: ميانمار، أقليات، الإبادة الجماعية، الروهينغا

ABSTRACT

International Contemporary Islamic Organization
Its role in guaranteeing the rights of the Muslim minorities in Non-Muslim coteries
Rohingya case study

The Organization of Islamic Cooperation (OIC) emerged in 1972, after a series of conferences that led to international and regional events. The founding states of the Organization, have noted that these are in conformity with UN charter in tems of purposes and principles. The Organization under the criteria's of classification of the international organizations is a general, but it has a specific privacy stemming from the conditions of membership, where limited to Islamic counties. The (IOC) has made the issue of the rights of Muslim minorities in non-Muslim countries among their concerns, as stipulated in the charter. It has been systematically carried out at lest since 1982 (to denationalize the members of this minority). The Organization must play a role in conform these violations

Key Words: Rohingya , Minorities ,Genocide,Myanmar